

التعليم العالي الأهلي في دول متقدمة ونامية تهجتهات السياسات

**Private Higher Education in Some Developed and
Developing Countries: Policy Trends**



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي



مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي
Center for Higher Education Research and Studies

www.chers.edu.sa

التعليم العالي الأهلي في دول متقدمة ونامية : توجهات السياسات
Private Higher Education in Some Developed and
Developing Countries: Policy Trends

CHERS_TR_0077	الرقم المرجعي :
التعليم العالي الأهلي في دول متقدمة ونامية : توجهات السياسات	عنوان التقرير :
(957)	رقم المهمة :
د. عبدالرحمن بن محمد أبو عمه (*)	إعداد :
(١)	رقم الإصدار :
١٤٣٤/١/١٨ هـ الموافق ٢٠١٢/١٢/٢ م	التاريخ :

(*) الآراء الواردة في الورقة تمثل رأي معدّها فقط

يعرض في اجتماع ورشة التعليم العالي الأهلي بعنوان
" دور أعضاء مجلس الأمناء المعيّنين من الوزارة في الجامعات والكليات الأهلية "
وزارة التعليم العالي، الرياض ، المملكة العربية السعودية ١٤٣٤/١/٢٧ هـ

المحتويات

٥	ملخص
٥	الفصل الأول : مقدمة عامة
٨	الفصل الثاني : دور التعليم العالي وأهميته ونماذجه
١٤	الفصل الثالث : التعليم العالي الأهلي في دول مجلس التعاون
١٩	الفصل الرابع: ضوابط التعليم العالي الأهلي في أوروبا
٢١	الفصل الخامس: التعليم العالي الأهلي في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية
٢٤	الفصل السادس : معالم التوجهات في السياسات
٢٦	المراجع

ملخص

تؤكد كثير من دراسات المنظمات الدولية على الارتباط الوثيق بين جودة وتوفير التعليم العالي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقدم التقني. وتشدد على أن التعليم العالي استثمار وطني أو أجنبي يجب أن يُتاح الإسهام فيه لكل المعنيين به سواء في التخطيط أو التمويل أو الإدارة. كما لم يعد التعليم العالي الأهلي وفي كثير من الدول المتقدمة أو النامية مبادرة تحت التقويم أو تجربة يمكن التوقف عنها بل أصبح جزءاً أساسياً في تقديم التعليم العالي وتوفيره لطالبه. تبين المتابعة لنمو قطاع التعليم العالي الأهلي كماً وكيفاً ومن التعرف على التحديات التي تواجهه والفرص المتاحة له في عدد من الدول أنها تباينت في تنظيمه وحوكمته وفقاً لتوجه سياساتها التعليمية وطبيعة تركيبها الاجتماعية وقدرتها على التكيف في التكامل والتنسيق بين المزود الحكومي والأهلي لبرامج التعليم العالي.

نعرض في هذه الورقة بعض تجارب التعليم العالي الأهلي في دول متقدمة وبعض الدول النامية بإيجاز ونفصل قليلاً في تجارب بعض الدول التي ظهرت فيها معالم التعليم العالي الأهلي أكثر وضوحاً مثل بريطانيا والولايات المتحدة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ونعمل على إيراد بعض مظاهر هذا النوع من التعليم العالي ونشير إلى أبرز التوجهات في سياسات هذه الدول تجاهه.

ونختم الورقة بإيراد عدد من العناصر التي يمكن من خلالها تحديد توجه السياسات الوطنية المناسبة نحو التعليم العالي الأهلي.

الفصل الأول : مقدمة عامة

بدأ التعليم العالي في تقديم خدماته منذ عدة قرون، فعل سبيل المثال وتعد جامعة الأزهر من أقدم الجامعات في العالم حيث تعود بدايتها إلى عام ٨٧٥م أما أقدم جامعة أوروبية فهي جامعة بولونيا وكانت بدايتها عام ١٠٨٨م أما في الولايات المتحدة الأمريكية فجامعة هارفارد هي الأقدم والتي نشأت عام ١٦٣٦م. وتزيد جدوى التعليم العالي وجودته ويتأكد ارتباطه بالتنمية المستدامة والازدهار والحياة الحضارية والاقتصاد المعرفي منذ بداية القرن التاسع عشر. ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن معظم التواجد لمؤسسات التعليم العالي يكون في المناطق الحضرية والمناطق المزدهرة اقتصادياً. بالإضافة إلى أن الجامعات الرائدة والمتميزة في أي دولة تكون في المناطق الأكثر ازدهاراً وتقدماً تقنياً في دولها فعلى سبيل المثال: بوسطن وسان فرانسيسكو من المناطق الأكثر ازدهاراً في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك عواصم كثير من الدول مثل لندن وباريس وطوكيو وموسكو وغيرها. كانت غالبية الدول ولا زالت تعده من استثماراتها المتوسطة المدى في شعوبها ولذلك تولته ضمن قطاعها العام. وكانت البدايات الأولى للتعليم العالي مؤسسات خيرية أو مدارس دينية. تحولت بعض مؤسسات التعليم العالي بسبب قصور التمويل أو تراجع دور المؤسسات الدينية في الغرب إلى حكومية ونشأت في تلك الفترة عدد من الجامعات الحكومية كما في بريطانيا أو الجامعات الخاصة غير الربحية كما في الولايات المتحدة الأمريكية.

كما قامت مشاريع كثيرة وتجارب متعددة لتخصيص بعض مؤسسات التعليم العالي أو التعليم الجامعي

أو أنشطتها أو خدماتها. أخذ هذا التوجه للتخصيص في التزايد منذ بداية النصف الأخير من القرن العشرين، كما بدأت الجامعات الخاصة وبعض مؤسسات التعليم العالي الخاصة تقدم خدماتها في كثير من تخصصاته على أنه مجال للاستثمار الاقتصادي. بدأت في هذه الفترة بعض الحكومات في التخلي الجزئي عن تحمل تكلفة التعليم العالي وتزايدت الرسوم الدراسية وتكاليف التعليم الأخرى في بعض الجامعات الحكومية في بداية هذا القرن حتى أصبحت تماثل الرسوم في الجامعات الخاصة غير الربحية أو حتى الربحية أحياناً.

يدل التوسع في التعليم العالي الأهلي وخاصة الربحي منه في كثير من الدول بما في ذلك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقارنة مع التعليم العالي الحكومي بأنه أصبح مساهماً رئيساً في تقديم التعليم العالي في هذه الدول، وتجاوزت أعداد الملتحقين فيه ومؤسساتها، في بعض هذه الدول، نظيرتها في التعليم العالي الحكومي.

نود التأكيد على أنه في دراسة عن الجامعات الأجنبية في منظومات التعليم العالي، (أبوعمه، ١٤٢٣هـ) بأن الجامعات الأجنبية والتي يغلب عليها النظامان في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تمثل نسبة كبيرة من الجامعات الأهلية في كثير من الدول النامية ومنها الدول العربية وأغلب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

كثر مؤيدو التعليم الأهلي والخاص من المستثمرين والعاملين فيه والمستفيدين من خدماته وحاولوا جاهدين أن يظهروا جدواه الاقتصادية والإدارية والعلمية والاجتماعية. وفي المقابل تضائل ولكن لا زال من يعارضه من منسوبي التعليم العالي الحكومي والتعليم غير الربحي بدعوى تضارب المصالح بين الجودة والربحية وخصوصاً له، دون التعليم الحكومي، شروطاً وقيوداً تحت عناوين مختلفة كالضوابط واللوائح والأنظمة والمتطلبات، لهذا النوع من التعليم العالي، والتي تشير بعض منها صراحة أو تلميحا إلى مستوى التشكيك في إمكاناته أحياناً أو توجهاته أحياناً أخرى.

من الملاحظ بشكل عام أن التعليم العالي الأهلي لا زال وفي كثير من الدول يقصر عن تغطية غالبية احتياجات المجتمع، وفي المقابل بدأت، ومنذ بداية الربع من القرن الميلادي الماضي، تتوجه كثير من مؤسسات التعليم العالي الحكومية إلى أن تكون استثمارية في كثير من أنشطتها وبتشجيع ودعم من دولها بهدف تقليل اعتمادها على الدعم المباشر من الدول والحكومات. ولكن يتبين من بعض الدراسات أن غالبية الدول المتقدمة والدول سريعة النمو تسهم بطرق مختلفة في تمويل التعليم العالي الأهلي.

توجد الكثير من الدراسات والأبحاث التشخيصية التي تصف واقع التعليم العالي الأهلي، وكذلك المؤتمرات والندوات التي جعلته موضوعاً رئيساً لها وقدمت العديد من المقترحات والتوصيات بهدف إفصاح المجال له ليلعب دوراً أكبر أو وضع القيود والضوابط التي ستحد من انتشاره، والمتابع لهذه الإجراءات يلحظ أن القليل منها يتوجه إلى ردم الفجوة بينه وبين التعليم العالي الحكومي بحيث يستفيد كل منهما من إيجابيات الآخر، أو تكون هذه الأنواع من التعليم مكتملة لبعضها.

من هذه الدراسات والندوات مدعومة من الحكومات أو مؤسساتها التعليمية أو بتمويل منها أو رعايتها والبعض من منظمات دولية معنية بالتعليم مثل اليونسكو (UNESCO) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). من هذه الأنشطة أشير هنا إلى المؤتمر الثاني والعشرين لمركز أبحاث سياسات التعليم العالي في البرتغال CHER

(٢٠٠٩) والذي يعرض الاختلافات والتوافق بين التعليم العالي الحكومي من جهة والاهلي الربحي والخيري من جهة أخرى، إضافة إلى تقويم دور السوق وأثره على التعليم العالي.

كما نتطرق هنا وبإيجاز لوضع التعليم العالي الأهلي في اغلب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ونوضح أبرز الإيجابيات لهذا التعليم وأهم المآخذ علي دوره. كما نشير إلى أبرز المؤسسات المؤثرة في صياغة توجهات التعليم العالي في أوروبا ورسم سياساته والتي لا تفرق أغلبها كثيرا بين التعليم العالي الحكومي والخاص. تتنوع وتكثر مؤسسات التعليم العالي الأهلي في كل من اليابان وكوريا ومنها في الغالب ماهي غير ربحية وتزيد عددا وسعة عند مقارنتها بالتعليم العالي الحكومي. لكن الحال في دول كأندونيسيا ودول نامية أخرى فقد انتشرت مؤسسات التعليم العالي الربحي بشكل كبير. نعرض كذلك لأهم معالم التعليم العالي الأهلي في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ونحاول تلمس تحديد توجهات السياسات في هذه الدول فيما يخص هذا القطاع المتزايد. ونختتم هذه الدراسة بما يتبين لنا من أبرز سالتوجهات الضرورية لتحديد سياسات الدول بما في ذلك المملكة العربية السعودية نحو التعليم العالي الأهلي.

مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي
Center for Higher Education Research and Studies

الفصل الثاني : دور التعليم العالي وأهميته ونماذجه

أشرنا في المقدمة إلى أهمية التعليم العاليعموما ولأي مدينة أو منطقة أو دولة ونستشهد لذلك بما ورد في الجلسة الختامية لدورة المركز الوطني لاتحاد الحكام للممارسات المثلى (NGA) عام (٢٠٠١م). حيث أكد مدير المركز على أهمية التعليم بعد الثانوي على الاقتصاد والازدهار المدني في الولايات الأمريكية وعلى مستوى الدولة. وقال بأن المعرفة هي المحرك الذي يحمل المجتمع لمستقبل زاهر ومشرق، وإن المدى الذي تسهم فيه الكليات والجامعات والتعليم الافتراضي في تعليم المواطنين ليأخذوا دورا في مجتمعاتهم هو الأساس لتنمية اقتصادهم الشخصي والوطني كبير جدا. كما أكد كذلك على أن التعليم العالي يحتاج إلى أسلوب جديد يكون مرنا وممكن التطبيق ويعتمد على الإنتاجية ويتميز بالمحاسبية ويتمركز على المستفيد. وشدد على أن التعليم العالي لا يمكن أن يعتمد على التقنية فقط وإنما على التفكير النقدي.

ومن ذلك نذكر أنه ورد في تقرير للبنك الدولي، The World Bank (٢٠٠٠)، لفريق عمل عن التعليم العالي والمجتمع في الدول النامية بأنه كما تزداد أهمية وعلاقة المعرفة بالاقتصاد والتنمية فأهمية التعليم العالي وضرورة جودته تزداد كذلك وترتبط بدرجة عالية بالمعرفة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية. ولعل هذه العلاقة طردية متبادلة وكانت تؤمل بعض الدول أن تقوم مؤسسات التعليم العالي الأهلي بلعب دورا أفضل في انتشار التعليم العالي جغرافيا مما يسهم في انتشار الإزدهار الاقتصادي والتنمية.

ومن البدهي أن للتعليم العالي، بنماذجه المختلفة الوطنية حكومية كانت أو أهلية ربحية كانت أو خيرية أو حتى النماذج الأجنبية بالإضافة إلى أنشطته في البعثات للدراسة في الخارج أو استقطاب الاجانب للدراسة في الداخل، دور متميز وأسلوب متجدد في تأصيل الحوار بين الحضارات وفي توطيد العلاقات الثقافية بين الدول وفي التقارب والتفاعل الحضاري، انظر على سبيل المثال (Abouammoh ٢٠٠٩a,b,c).

لقد استخدم الاتحاد الأوروبي التعليم عموما والتعليم العالي على وجه الخصوص بنماذجه المختلفة وأنشطته المتعددة لنشر وتفعيل المواطنة الأوروبية من خلال عملية بولونيا وتوابعها مثل ملحق الشهادات، وبرامج إراسموس للحراك التعليمي وخاصة الحراك الطلابي، وبرنامج تمبوس للبرامج التعليمية، بالإضافة إلى نشر الفضاء الأوروبي (EAHE) خارج دول الاتحاد الأوروبي أو خارج أوروبا من خلال برنامج جين مونييه (Jean Monet) للدراسات الأوروبية وبرنامج إراسموس العالمي (Erasmus Mundus)، للتفصيل نرجع القارئ إلى أبوعمه (٢٠٠٩م) والمراجع والتقارير المشار إليها فيه.

أما عن مستقبل التعليم العالي فقد أشار (David Snyder) عام (٢٠٠٥م)، وهو رئيس تحرير مجلة المستقبل والذي يعد نفسه عالما مستقبليا (Futurist)، في مقابلة له في موقع الطريق في التعليم إلى تغيير كبير في مستقبل التعليم العالي، و من ذلك تحوله ليكون إلكتروني التقديم، وأن العاملين في التعليم العالي لا بد أن يكونوا معاصرين للتغيير المطلوب في المناهج لمواجهة المتطلبات القادمة لسوق العمل، وإن على التعليم العالي أن يتوجه لتخريج خبراء ومفكرين بمهارات فائقة في الاتصال وتطوير التقنية التعليمية للإسهام في ذلك، وأن تكون إبداعاته مرتبطة بمكان

العمل . ويرى أن الجامعات في خطر وقد تفقد دورها لشركات التدريب (Entrepreneurs) إن هي لم تتمكن من ملاحقة التحولات المطلوبة منها، وربما لن تكون الوثيقة الورقية والمعدل التراكمي دليل على القدرة على العمل.

أصدر مجلس اتحادات إدارة التعليم العالي (CHEMA) تقريراً يعبر عن وجهة نظره حول مستقبل التعليم العالي أعده Goldstein (٢٠٠٦)، ويحوي التقرير العديد من الأفكار والطروحات التي توضح أهمية التعليم العالي وتؤكد تزايد دوره المستقبلي وتنوع وسائله وتعدد أنماطه التعليمية والإدارية.

بدأ بالقول بأن التنافس المحموم وتغير اتجاه العائدات والتركيبة السكانية والتقنية وتغير نظرة المجتمع أوجدت تهديدات للتعليم العالي وفتحت فرصاً له. وتركز الدراسة على عدد من التساؤلات مثل فيما إذا كان سيواجه التعليم العالي منافسة شديدة، وأن يملك من التمويل ما يكفي لتحقيق أهدافه الاستراتيجية، وفيما إذا كان سيواجه ضغوطاً لتخفيض الرسوم الدراسية وضغوطاً أخرى لتحسين بيئة التعليم فيه. وأشار التقرير أن من عوامل التغيير بالإضافة إلى ما سبق هي: زيادة توقعات الطلبة من المؤسسات التعليمية، وزيادة الضوابط، وعولة السوق، وتخصيص سوق التعليم العالي، وزيادة التسرب الطلابي، وقدم المنشآت الجامعية.

ويرى التقرير عدم استعداد كثير من مؤسسات التعليم العالي لمثل هذه التغيرات ومواجهة التحديات المتوقعة في العشر سنوات القادمة. ولعل أهم مجالات التنافس كذلك هو أن تقدم كليات المجتمع برامج الدرجة الجامعية (أربع سنوات)، وزيادة التنافس على جذب واستقطاب الطلبة وشدة تنافس على التمويل البحثي، تنافس على استقطاب الطلبة الأجانب، وتنافس عالمي أكثر على الأبحاث الموجهة للصناعة، وتشتد منافسة التعليم الأهلي على الطلبة في تعليم الكبار والطلبة خريجي الثانوية التقنيين، زيادة الحراك الطلابي بين التعليم والعمل وبين المؤسسات التعليمية، زيادة عدد الطلبة العاملين والذين لا يقضون ساعات كثيرة في المؤسسات التعليمية.

ولتجاوز هذه التحديات والتغيرات تحتاج مؤسسات التعليم العالي إلى قيادات مؤهلة وقادرة، وآلية غير مركزية ومنسقة لاتخاذ القرارات، وتتعامل مع حوكمة فاعلة ومرنة، وخدمات طلابية جيدة، وتقنية متقدمة وثقافة عمل جامعية جديدة ومتغيرة، وإدراك بالمؤثرات والمتغيرات الخارجية.

تشير أدبيات نشأة التعليم العالي الخاص أو الأهلي بأن التوجه نحو تخصيص التعليم العالي يعود إلى العديد من العوامل التي أدت إلى ظهوره أو أسهمت في تحول بعض مؤسسات التعليم العالي الحكومي أو أنشطتها أو إدارتها إلى ممارسات التعليم العالي الأهلي.

يقع في مقدمة هذه العوامل ظهور الاقتصاد المعرفي، وتغير ديموجرافية الطلبة، وزيادة شدة الرقابة على الإنفاق الحكومي، وظهور التقنيات الحديثة، والتقارب مع المؤسسات المعتمدة على المعرفة، وتراجع الثقة الاجتماعية في الإدارة الحكومية. ومع ذلك قبلت أغلب المجتمعات أن يكون للحكومات تحديد النوعية وإجراءات ضمانها ومستوى إنجاز الطلبة والحد من التداخل والتنافس غير الرشيد ووضع المعايير العامة للمحاسبية وأساليب إسهام مقدمي خدمات التعليم العالي الخاص.

أكد السيف (٢٠٠٢م) ، في ورقة بتكليف من مكتب التربية لدول الخليج العربية، في ذلك الحين وعند بدايات التعليم العالي الأهلي بأن للقطاع الخاص دور أساس في تقديم الخدمات التعليمية على المستويين العام والعالي، وذلك في المملكة العربية السعودية وفي بقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

يُميز Dill (٢٠٠٥) بين ثلاثة نماذج من التعليم وهي التعليم العالي الحكومي (Public) والخاص (Private) والربحي (For-Profit) وذلك في الولايات المتحدة الأمريكية مع اعتقاده بأنه لا يجب أن تختلف الضوابط العامة ولا أن تتأقلم كثيراً مع نموذج التعليم التمويلي عوضاً عن نموده النوعي أو أسلوب تقديم الخدمات التعليمية أو التخصص. أما Dill (٢٠٠١) فقد لاحظ أن الجامعات البحثية الحكومية في الولايات المتحدة أو في الدول الأخرى تعمل على التخلص من الإدارة الحكومية على شؤونها الداخلية الأكاديمية أو الإدارية، وتعمل في سبيل ذلك إلى العمل على أن يكون الدعم الحكومي في غير بنود محددة ووفق إنتاجية وعقد إنجاز كلما أمكن ذلك.

فعلى سبيل المثال لا توجد سوى جامعة خاصة في بريطانيا وهي جامعة باكنجهام (Buckingham) وهي جامعة غير ربحية والتي تتبع النظام البريطاني وهي بريطانية التمويل والإدارة. علماً أنه توجد العديد من الكليات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى التي تركزت في لندن وبدأت تخرج أنشطتها إلى المدن البريطانية الكبيرة الأخرى. أما الجامعات الأجنبية أو الكليات والتي أغلبها أجنبي أو فروع لجامعات أمريكية فهي كثيرة جداً. ولكن الملاحظ في كل الجامعات البريطانية أنها تتمتع باستقلالية تامة ولها حق التملك بأمر ملكي أو قرار برلماني، انظر Williams (٢٠٠٤) . وتتلقى الجامعات البريطانية إسهاماً مالياً سنوياً من الدولة مقابل تقديمها التعليم لأعداد محددة سلفاً، بالاتفاق مع جهة التمويل، وفي تخصصات معينة من المواطنين أو دول الاتحاد الأوروبي، كما تقدم الحكومة منحة سنوية للبحث العلمي يتم توزيعه بين كل الجامعات البريطانية بناءً على جودة البحث وفق تصنيف للأقسام والمجموعات البحثية ويتم تحديث هذا التصنيف كل خمس سنوات وكان آخرها RAE (٢٠٠٨).

ومن ذلك نرى أن الجامعات البريطانية أبعدها في خصائصها من الجامعات الحكومية في كثير من الدول، وأقرب إلى كونها تعليم عال غير ربحي أو التعليم العالي الخاص، وغير الربحي، في الولايات المتحدة الأمريكية. لمزيد من التفصيل في هيكلية وأسلوب عمل الجامعات البريطانية انظر أبوعمه (١٩٩٧م) ولمواقع الجامعات البريطانية على شبكة الانترنت.

فعلى سبيل المثال لا تخصص جامعة فيرجينيا أي أموال مما تقدمه الحكومة لقسم الأعمال (Darden Graduate School of Business Administration)، حيث يتم حصوله على التمويل من برامجه مع القطاع الخاص والرسوم الدراسية من طلبته وخدماته واستثماراته والتبرعات والمنح المقدمة له. فهل يمكن تصنيف هذا القسم على سبيل المثال لا الحصر، على أنه يقدم تعليماً عالياً حكومياً أو خاصاً أو أهلياً.

ومن ذلك نرى أن مصطلح جامعة حكومية (Public) يتقارب نحو الغموض نتيجة للإجراءات المستحدثة في الجامعات الحكومية، من حيث التمويل والتملك والاستثمار والجدوى لمشاريعها مع اقتصاديات السوق. ولعله من المناسب أن تسمى الجامعات الحكومية والخاصة غير الربحية بأنها جامعات غير هادفة للربح. والتغيير الحاصل في كثير من الدول، من غير دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو تناقص إسهام الدولة في ميزانيات الجامعات

الحكومية وتزايد الإسهامات غير الحكومية من عوائد استثمارات هذه الجامعات لمنشئاتها ومن الأوقاف والهدايا والهبات والتبرعات وعوائد الأبحاث.

من الملاحظ كذلك أن كل مؤسسات التعليم العالي الأهلية ومعظم الجامعات الحكومية سواء في المملكة أو في الدول العربية أو في بقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعمل على التخلص من التنظيم الحكومي للإجراءات الإدارية والمالية، وبالتالي تبحث عن سلطات إضافية أو استقلال إداري لا يمكن لأغلبها تحقيقه بدون التخلص من جزء كبير من تمويل الدولة. لقد بدأت بعض الجامعات الخليجية في التحضير لمثل هذه المرحلة فنرى جامعة الملك سعود التي تجاوزت أوقافها مليارات الريالات وتخطط للوصول إلى ٢٥ مليار ريال، بالإضافة إلى شروعاتها في استثمارات منشئاتها بموافقة من الدولة. وفي المقابل تدرك كثير من الجامعات الخاصة في دول مجلس التعاون صعوبة الربحية في ظل منافسة غير عادلة من الجامعات الحكومية سواء في استقطاب أفضل الطلبة أو تقديم التسهيلات والمساعدات والمنح والخدمات لتتراوح بين الرسوم الرمزية جدا إلى دفع مكافآت للطلبة وإسكان مجاني وربما التغذية والتنقلات إلى مدينة المقر لمن يدرس من خارج منطقة أو محافظة الجامعة الحكومية.

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن النظر إلى التعليم العالي على أنه سلعة تقدمها غالبا الدولة ويعمل القطاع الخاص على تقديم سلعة منافسة لها وتعمل الحكومات على أن تكون سوق الاستثمار للدولة أو للقطاع الخاص عادلة. لأن التوجه الغالب في التعليم العالي أنه استثمار في الرأسمال البشري والذي يتجاوز الاقتصاد والعوائد المادية لإسهام التعليم العالي في مجالات عدة من حياة المجتمع مثل: التربية الوطنية والتربية البيئية والتربية الصحية والإسهام في تنمية الحس بالحياة المدنية والانتماء المؤسسي وزيادة الدخل للخريجين والذي يؤدي إلى تحسين مستوى حياة أسرهم ومجتمعاتهم وبالتالي زيادة عوائد الدولة أو الحكومة من الضرائب إن وجدت ومن العملات الصعبة عند تصدير الخدمات أو المنتجات المختلفة.

نستنتج مما سبق أن التعليم العالي يحتاج إلى أفضل الوسائل والمؤسسات التي تستطيع تحقيق الطموحات المجتمعية من تزويد الخريج منها بأفضل المعارف وأحدث مهارات وأعلى القيم الإنسانية.

من الملاحظ كذلك أنه بالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، من الدول الرائدة في اقتصادية السوق وفي كل القطاعات مقارنة بكثير من دول العالم إلا أنها ما زالت لم تتوسع في التعليم العالي الأهلي أو التعليم غير الحكومي الربحي على وجه الخصوص، بالرغم من زيادة التقارب فيها بين التعليم العالي الحكومي والتعليم العالي الخاص (غير الربحي). ولا تفرق عادة الحكومة الفدرالية، في الولايات المتحدة الأمريكية، بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة والجامعات الربحية في التنافس على إجراء البحوث وتخصيص المنح الدراسية لمصلحة المجتمع بشكل عام.

أشارت دراسة في الولايات المتحدة الأمريكية، Brewer et al. (٢٠٠٢)، تقارن السلوك الاستثماري داخل مؤسسات التعليم العالي الربحية والخاصة والحكومية إلى أنه مع انحياز الجامعات التقليدية للسمعة الأكاديمية حتى ولو كان على حساب تعلم الطلبة فإن الجامعات الربحية تميل إلى تحفيز الرغبة في التعليم لدى الطلبة، ولعل ذلك يرجع إلى أنه لا يمكن للجامعات الربحية زيادة الدخل من خلال مؤشرات السمعة العلمية مثل اختيار أفضل الطلبة بمعدلات عالية أو البحث العلمي بعيد المدى في عوائده. وبالتالي فإن الجامعات الربحية أولى دائما أن تستثمر

جهوداً في سبيل الحفاظ على طلبتها وتحسين الخدمات المقدمة لهم والبرامج التي تناسب رغباتهم الآتية عوضاً عن البحث عن الميزات المؤسسية باهظة التكاليف أحياناً وبعيدة المدى الاستثماري في أحيان أخرى. كما أوضحت الدراسة على أن التضخم في الدرجات، ليس محصوراً في مؤسسات التعليم العالي الربحية، حيث لوحظ أن معدل الساعات التي يقضيها الطالب في الدراسة والإعداد للمحاضرات وحل الواجبات وكتابة التقارير أقل عند مقارنة بيانات ذلك للطلبة قبل عام ١٩٩٠م وبعدهم عام ١٩٩٠م، ومع ذلك زادت تقديرات الطلبة في الجامعات الحكومية وغير الربحية. ولأن تقييم الطلبة للتدريس يؤثر على ترقية أعضاء هيئة التدريس الأكاديمية وعلى تثبيت أوضاعهم الوظيفية، (Tenure-Track)، وعلى التحاق الطلبة في البرامج الجامعية وبالتالي على ميزانيات الأقسام فإن هذا يشجع بعض أعضاء هيئة التدريس المستغلين لهذه المتغيرات للمبالغة في نتائج تقييم الطلبة وتقدير الدرجات.

يؤكد Dill (٢٠٠٥)، بأنه توصل، ضمن فريق، في دراسة استمرت ثلاث سنوات عن علاقة السياسات العامة والمعايير الأكاديمية بأن كثير من الدول قلقة من التوسع السريع في التعليم العالي فيها وملاحظتها لهفة وتوجه كثير من هذه المؤسسات للسباق والظهور في المحافل الدولية ربما على حساب جودة التعليم الحقيقية لطلبة المرحلة الجامعية. وقد اتخذت الدول سياسات شتى للحد من انزلاق الجامعات في هذا المنحدر إلا أن كل من هذه الإجراءات والسياسات تؤكد على ضمان الحرية الإدارية للجامعة.

من هذه المؤسسات مؤسسات الاعتماد المؤسسية والبرامجية ومجلس اعتماد مدرسي التعليم (TEAC) في الولايات المتحدة الأمريكية، وعمليات المراجعة الأكاديمية (Academic Audit Processes)، مثل وكالة ضمان الجودة (QAA)، ومثلها مؤسسات ظهرت الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي (NCAAA) في المملكة العربية السعودية، ونشأت هيئات أخرى للاعتماد في الإمارات العربية المتحدة وعمان من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى وفي مصر ولبنان والاردن والسودان من بين دول عربية أخرى.

من الجدير بالذكر كذلك أنه كانت الحاجة إلى وضع السياسات العامة والأنظمة واللوائح على الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في الأصل لضبط وتأطير عمل مؤسسات التعليم العالي الحكومية، ومن الطبيعي أن تمتد هذه السياسات والنظم والإجراءات على التعليم العالي الخاص أو الأهلي الربحي والخيري بالرغم من أقر التمويل الملموس على الإدارة واستخدام الموارد.

ذكر الدكتور، Sirat (٢٠١١)، مدير مركز أبحاث التعليم العالي في ماليزيا في عرض له في منتدى التعليم العالي في كندا بأن في ماليزيا نظامين لكل من التعليم العالي الحكومي والتعليم العالي الأهلي وأن الحكومة الماليزية تقدم العديد من الحوافز للتعليم العالي الأهلي. وتهدف الحكومة أن يكون التعليم العالي الأهلي فيها متميزاً وجاذباً لفضل الطلبة الأجانب الذين سيبدسون وربما سيعمل المجيدون منهم في ماليزيا. كما أن الحوافز تشجع على الشراكة بين الجامعات الحكومية والجامعات وكليات التعليم العالي الأهلي في ماليزيا سواء الوطنية منها أو الأجنبية أو فروع الجامعات الأجنبية فيها. ومن الواضح أن حجم وعدد مؤسسات التعليم العالي في ماليزيا في تزايد وقد وصل عدد الجامعات في ذلك الحين إلى ٢٥ جامعة وخمسة فروع لجامعات أجنبية من بين ما يزيد على ٤٨٨ مؤسسة تعليم عالي أغلبها كليات غير جامعية. ونظراً لعناية ماليزيا بالشراكة بين القطاعين الحكومي والأهلي في التعليم العالي، فقد وجدت وحدة لتعزيز هذا الهدف في مكتب رئيس مجلس الوزراء.

من الملاحظ كذلك أن كل الجامعات الأهلية، وفي كل الدول تقريبا، تؤكد أهمية الدعم الحكومي لها عن طريق المنح الدراسية الحكومية لطلبتها والمنح البحثية والتبرعات والهيئات من الحكومة ومن المجتمع، ويطلب بعضها إعفاءات من الضرائب أو الرسوم والحصول على القروض الحكومية الميسرة في مقابل التزامها بمتطلبات الدولة والمحافظة على جودة أفضل والإسهام في خدمة برامج التنمية وتوفير عدالة أحسن في الفرص التعليمية المتاحة لديها. وفي المقابل تعمل الجامعات وكليات التعليم العالي الحكومية على توفير مصادر بديلة يحد من اعتمادها الكلي على ميزانيات حكوماتها وتجاهد من أجل ميزانيات غير مبنية تتيح للجامعة حرية التصرف فيها وتوجيهها لحاجتها، وتعمل هذه الجامعات على استثمار خدماتها وبنائها التحتية وعمل شراكات مع القطاع الخاص وتعمل بعضها على توفير أوقاف لاستثمارها على المدى البعيد، وتطالب دائما بالاستقلال من بعض أنظمة الدولة أو بالاستثناء من تطبيقها.

من المتوقع أن تقترب النماذج في التعليم العالي، الحكومي والأهلي الربحي والخيري، أكثر بمرور الزمن، ولذا عليها أن تتعايش معا وتتكامل وتبرمج منافستها بما يخدم المصلحة الوطنية. و على القائمين على التعليم العالي الوطني والمعنيين به، وخاصة في الدول النامية، وضع سياسات محددة لتوضيح دور التعليم العالي الأهلي بشقية الربحي والخيري وحجم هذا الدور وخطط تكامله وتفاعله فيما بين مؤسساته وفيما بينه وبين الجامعات الحكومية الأخرى.

الفصل الثالث : التعليم العالي الأهلي في دول مجلس التعاون

نذكر في البداية خلفية عن التعليم العالي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ونقول بأن التعليم العالي في هذه الدول وفي كثير من الدول النامية كان نتاج عدد من العوامل التي أسهمت في ظهوره وصياغته لعل من أبرزها الطبيعة السكانية والتمويل الحكومي للتعليم العالي وتوفر رأس المال الوطني والتوظيف لخريج التعليم الجامعي وربما محدودية المرونة في التغيير للتجاوب مع متطلبات السوق من قبل التعليم الحكومي. تعد بداية التعليم العالي الخاص في دول مجلس التعاون الخليجية قديمة جدا حيث بدأت بجامعة الملك عبدالعزيز الأهلية، بجدة في المملكة العربية السعودية، عام ١٣٨٧هـ وكانت جامعة غير ربحية تحولت فيما بعد، وذلك في عام ١٣٩٤هـ، إلى جامعة حكومية.

لعل ارتفاع نسبة الشباب في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقارنة للعدد الإجمالي للسكان وضعت أعباء كبيرة على مؤسسات التعليم العالي الحكومية. لقد توسعت الحكومات في دول الخليج العربية كثيرا في التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي وأسهم القطاع الخاص في التوسع في التعليم العام، وتخرجت أعداد كبيرة أثر من المعتاد من الثانوية العامة، وتطلب التوظيف الحكومي والخاص مؤهلات جامعية لممارسة كثير من المهن مما أدى إلى تزايد في الأعداد المتجهة للتعليم الجامعي أو العالي بما يتجاوز الطاقة الاستيعابية المحددة لمؤسسات التعليم العالي الحكومية في ظل محددات مقبولة لنسب الطلبة إلى الأستاذ وتوفر البنى التحتية والقوى العاملة التدريسية أو الفنية. ومن ذلك رغبة بعض دول الخليج في التخلص من بعض أعباء تمويل التعليم العالي أو إسهام أولياء أمور الطلبة في التخطيط له والاستثمار الأفضل في مصادره أو إتاحة الفرصة لمجالات إضافية للاستثمار للقطاع الخاص في هذه الدول.

لقد عملت كل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بما في ذلك المملكة العربية السعودية إصلاحات في أنظمة التعليم العالي فيها لاستيعاب متغيرات عالمية كثيرة كان في مقدمتها تنظيمات تخص التعليم العالي الأهلي بشقيه الربحي والخيري أو الوقفي وللتفصيل تعيد القارئ Abouammoh (٢٠١٢)، أما فيما يتعلق بشق الجامعات الأجنبية في المنطقة فنشير إلى Abouammoh and Mazi (٢٠١٠).

كما كانت نماذج الجامعات الأجنبية أو فروعها في العالم العربي قديمة جدا، فالجامعة الأمريكية في القاهرة تعود في نشأتها إلى عام ١٩١٩م والجامعة الأمريكية في بيروت إلى عام ١٨٦٦م ككلية خاصة وتطورت لتصبح جامعة فيما بعد. ولقد درس في هاتين الجامعتين عدد من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي، ومن ذلك يمكن القول أن هذه النماذج أسهمت في زيادة الوعي حول دور مؤسسات التعليم العالي الأجنبية سواء المستقرة في المنطقة أو من خلال البعثات في التنمية الوطنية في دول المجلس وفي بناء الرأس مال البشري.

لعل الاهتمام لنظام تعليم عالي كقطاع اقتصادي متأثر ومتفاعل مع السوق الاقتصادية والصناعية ومتجاوب مع التنمية الاجتماعية ومع التنوع في مصادر الاقتصاد الوطنية بعيدا عن النفط والغاز من العوامل التي جذبت القطاع الخاص للإسهام في هذا المجال وبشكل متسارع أحيانا.

من المعروف أن القطاع الخاص معني بالاستثمار الربحي أكثر من اهتمام بعض من مؤسساته بالجامعات والمعاهد

غير الربحية، كما أن البيئة الاقتصادية وهيكله الجامعات الحكومية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تجعل من التعليم العالي الربحي أكثر جاذبية وأولى بالاستثمار من غير الربحي أو الخيري كما هي الحال في بعض دول أوروبا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

كما توجد أعداد كبيرة من الشباب غير الوطني من أبناء العاملين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ممن لا يمكن استيعابهم في مؤسسات التعليم العالي الحكومية ولدى كثير من أسرهم القدرة على تحمل تكاليف تعليم أبنائهم في دولهم الأصلية ولدى بعضهم القدرة على ابتعاث أبنائهم لجامعات في دول متقدمة ولكن طبيعة تقاليدهم وظروف معيشتهم تجعل من التعليم العالي في دول مقر عملهم من الخيارات الأولى لهم.

عملت كل دول مجلس التعاون في العشر سنوات الماضية على إصدار تنظيمات ولوائح بهدف إتاحة الفرصة لإنشاء كليات جامعية وجامعات خاصة ربحية وغير ربحية، وكان نتاج ذلك توسعا كبيرا، كما مرت على هذه اللوائح والتنظيمات تغييرات متتابعة، أدت إلى حوارات ونقاشات بين الجهات المنظمة أو المسؤولة عن التعليم العالي والقطاع الخاص المستثمر في هذه المؤسسات.

لقد كانت الجامعة العربية المفتوحة (AOU)، وهي جامعة خاصة، من أول المبادرات الشاملة لأكثر من دولة خليجية وعربية.

عادت في السنوات الأربع أو الخمس الماضية الوفورات في الميزانيات من عوائد البترول وارتفعت بمعدلات كبيرة في كثير من دول مجلس التعاون مما شجع كثير من دول مجلس التعاون على التوسع في برامج التنمية المختلفة، وكان في مقدمتها برامج التعليم العالي الحكومي والدخول أحيانا في منافسة غير عادلة مع التعليم الخاص أو التعليم الربحي. ومن ذلك تقديم برامج برسوم رمزية، وقبول الطلبة الأجانب برسوم في الجامعات الحكومية سواء في برامجها المعتادة أو في برامج التعليم الموازي. كما قدمت الجامعات الحكومية برامج التعليم العالي المتوسط من الدبلومات لمدة سنة أو شهادات الدرجة المشاركة من كليات المجتمع، وأنشأت بعض الجامعات الحكومية مراكز أو كليات أو برامج لخدمة المجتمع أصبحت تحد من النمو الطبيعي للتعليم العالي الأهلي ويضيف عدم وضوح في الرؤية في المستقبل البعيد. ولا زال التعليم العالي الحكومي الخيار الأول لخريجي الثانوية، وخاصة المتميزين، منهم، وذلك في كثير من دول مجلس التعاون لمجانبة التعليم العالي أو كونه شبه مجاني ولتقدم وسمعة الجامعات والكليات الحكومية مقابل حداثة الجامعات والكليات الأهلية وتوفر الخدمات المجانية أو شبه المجانية من سكن وتغذية وخدمات حاسب آلي ومكتبات ومواقف وغيرها.

أشار Bashshur (٢٠٠٤) في كتاب أصدرته اليونسكو عن التعليم العالي في الدول العربية ومن بينها دول مجلس التعاون بأن أغلب الجامعات، ٨٠٪ تقريبا، لم يمض على إنشائها ٣٠ عام في ذلك الحين. تجدر الإشارة إلى أن ٤٩٪ من الجامعات الجديدة تشأت في العشر سنوات الأخيرة وأن ٥١٪ منها جامعات أهلية، كما يلاحظ بأن قليل منها خاصة. كما أنه ما لدى الجامعات الحديثة من تجهيزات سيء وأعضاء هيئة التدريس ضعيفي التأهيل وبصعوبة يمكن أن ترقى لاسم الجامعة، فتحت الجامعات الحكومية منها لأسباب سياسية والأهلية فقط موجهة للربح. من المعلوم أن التغيير في عدد الجامعات الجديدة قد ازداد كثيرا وأنه لا توجد مؤشرات واضحة أن هذه الملاحظات تغيرت كثيرا في السنوات القليلة الماضية.

يجب التأكيد على السمعة والتاريخ وأثر الخريجين الذي تتمتع به معظم الجامعات والكليات الحكومية في دول الخليج العربية ولو أن بعضها حقق ذلك على المستوى الوطني أو مستوى دول المجلس. بالإضافة إلى حداثة الجامعات والكليات الأهلية ومحدودية إمكاناتها مقارنة بكثير من الجامعات والكليات الحكومية، كما أن غالبية برامجها لمرحلة البكالوريوس وبالتالي لا يمكنها الإسهام الفاعل في البحث العلمي. مثل هذه المقارنة تظهر كذلك بين الكليات والجامعات الحكومية الحديثة النشأة والقديمة ولذا يفضل الطلبة غالباً التوجه إلى الجامعات المعروفة بقدمها وإسهام خريجها.

أشار Bertelsen (٢٠٠٩)، في تقرير صادر من مركز يلضر للعلوم والشئون الدولية يناقش الممارسات المثلى والحوكمة وضمن الجودة والتمويل في مؤسسات التعليم العالي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى عدد من العوامل التي لعبت دوراً في المحاور المشار إليها في التعليم العالي الأهلي. وذكر التقرير أن التعليم العالي الأهلي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية شهد توسعاً مهولاً في الخمسة عشر سنة الماضية، تجاوز في بعض دولها في عدد المؤسسات وفي السعة ما هو قائم من مؤسسات التعليم العالي الحكومي. كانت كثير من مؤسسات التعليم العالي الأهلي تهدف إلى تأهيل القوى العاملة المتخصصة فيما يتناسل وتوجهات بعض هذه الدول في توفير قوى عاملة عالية التأهيل وفي تنوع مصادر الدخل الوطني في غير مصادره الطبيعية التقليدية في النفط والغاز. ولقد كان نموذج الجامعات الأمريكية والفرنسية في بيروت والقاهرة ونجاحها في الإسهام في تأهيل نخبة من المتخصصين والمثقفين العرب ومن دول الخليج العربية ذاتها وفي الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية دور في تبني هذه النماذج وفي التوجه للتعليم العالي الأهلي. ولكن لا تخلو هذه التجربة من قصور في عدد من المحاور المكونة للبيئة التعليمية والبحثية لهذه الجامعات. وقد وجد أنه من المهم جداً إصلاح قصور الأنظمة الضابطة للحوكمة وضمن الجودة والتمويل ليتمكن قطاع التعليم العالي الأهلي وخاصة الربحي منه في أداء دور إيجابي وإسهام فاعل في التنمية الوطنية لكل دولة أو التنمية الإقليمية على مستوى المنطقة.

والتقرير السابق الذكر يشير إلى نقاط الضعف والقوة في الممارسات المثلى في التعليم العالي الأهلي وخاصة في الحوكمة وضمن الجودة والتمويل والالتزام بالتميز الأكاديمي، والعمل على الحصول على الاعتماد الأكاديمي الذي تتبعه مؤسسات التعليم العالي غير الربحية في الولايات المتحدة وبعض الدول المتقدمة.

لقد توسع التعليم العالي الأهلي منذ عام ١٤١٠هـ مثيراً في بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وخاصة دولة الإمارات العربية المتحدة والتي كان لها النصيب الأكبر من حيث عدد الجامعات والكليات. فعلى سبيل المثال نشأت الجامعة الأمريكية في دبي (AUD) عام ١٤١٥هـ والتي ترتبط بالجامعة الأمريكية الدولية (American International University) والجامعة الأمريكية في الشارقة (AUS) عام ١٤١٧هـ وكلية دبي للإدارة الحكومية عام ١٤٢٥هـ بالتعاون مع كلية كندي في هارفارد وكذلك جامعة السوربون الباريسية في أبوظبي عام ١٤٢٠هـ.

أما في الكويت فقد بدأت الجامعة العربية المفتوحة عام ١٤٢٢هـ والتي تنالت فروعها في دول الخليج العربية الأخرى وذلك بالتعاون مع الجامعة المفتوحة في بريطانيا، وجامعة الخليج للعلوم والتقنية مع جامعة ميزوري سانت لويس في العام نفسه، وكلية ماسترخت (Maastricht) للأعمال في الكويت عام ١٤٢٤هـ بالتعاون مع مدرسة ماسترخت للإدارة، والجامعة الأمريكية في الكويت عام ١٤٢٤هـ بالتعاون مع كلية دارتموث (Dartmouth College) والكلية

الأسترالية في الكويت عام ١٤٢٤هـ بالتعاون مع جامعة تيمسانيا (University of Tasmania) وكلية بوكس هيل للبنات عام ١٤٢٧هـ بالتعاون مع معهد بوكس هيل في ميلبورن والجامعة الأمريكية للشرق الأوسط عام ١٤٢٨هـ بالتعاون مع جامعة بورديو (Purdue).

أما في قطر فقد بدأت المدينة التعليمية منذ عام ١٤١٨هـ وأنشئت فيها فروع لجامعات مثل جامعة فيرجينيا كومونولث (Virginia Commonwealth) وكلية ويل كورنيل للطب (Weill Cornell Medical College) وجامعة تكساس إيه أند إم (Texas A&M) وكلية الخدمات الأجنبية في جامعة جوجتاون (Carnegie Mellon). ويوجد في عمان ما يقارب حسب التقرير في ذلك الحين ما يقارب من ١٩ مؤسسة تعليم عالي. وفي البحرين توجد جامعة إيه إم إيه البحرين وفي فرع من جامعة إيه إم إيه للحاسب الآلي (AMA Computer University) في الفلبين.

ورد في محاضر ندوة التعليم العالي الأهلي في المملكة العربية السعودية (٢٠٠١م)، والتي عُقدت في كلية التربية، جامعة الملك سعود في الفترة من ١٨ و ١٩ من شهر ذي القعدة عام ١٤٢١هـ الموافق ١٢ و ١٣ فبراير من عام ٢٠٠١م، العديد من المرنثيات والأفكار عن مستقبل التعليم العالي الأهلي وذلك في ظل التحديات التي تواجهه والرغبة الأكيدة من الدولة ممثلة في وزارة التعليم العالي في تيسير العمل في مؤسساته مع اللوائح التنظيمية والتنفيذية التي تضبط عمله.

تشير الابحاث في محاضر الندوة عن التعليم العالي الأهلي لأهم إيجابيات إسهام التعليم العالي الأهلي والتي منها، أنه وبالاشتراك مع التعليم العالي الحكومي والتعاون بين القطاعين مع الجامعات الأجنبية وخاصة الجودة أو المعروفة منها سيكوّن، وبلا شك، شبكة واسعة من المعلومات والقوى البشرية و الاهتمامات المشتركة أو المتفاعلة ورأس المال المتعدد الاهتمامات والمصادر في التمويل والقدرة وبالتالي تعدد الخيارات.

لعل من أكثر ميزات التعليم العالي الأهلي المرونة والقدرة على بناء القدرات بأسلوب أكثر جدوى اقتصادية واسرع في اتخاذ القرار وربما كان، أحياناً، متحفظاً كثيراً في استثمار المال أو مبالغاً في الترشيح والذي يرافقه بعض السلبيات التي سنلاحظها فيما بعد.

لعل من أكثر ميزات التعليم العالي الأهلي قدرته على التجاوب السريع أو الآني مع زيادة الطلب على العالي العالي. كما لاحظنا بعض مؤسسات التعليم العالي الأهلي قد ضاعفت أعداد القبول وتمكنت من مضاعفة إمكاناتها لمواجهة الطلب المتزايد. يؤدي هذا التوسع والتجاوب لإمكانية تقسيم التكلفة على المدى القصير بين المستثمرين وهم في الغالب أكثر من جهة والمتبرعين، إن وجدوا، والمولين، اما على المدى الطويل فيتقاسم التكلفة الطلبة وأسرههم والمتبعين بمنح مثل الشركات الكبرى ووزارة التعليم العالي في المملكة على سبيل المثال. تتمكن الجامعاتان الأمريكيتان في القاهرة وبيروت من زيادة إمكاناتهما عندما تتعدم الميزانيات المخصصة لذلك أو تقل كثيراً وذلك بفضل المتبرعين وصندوق المنح وكذلك الرسوم المباشرة من الطلبة.

من المتوقع والممكن أن يكون التعليم العالي الأهلي مرناً في تقبله لاحتياجات سوق العمل ومتجاوباً مع متطلباته بسرعة كبيرة مقارنة بالتعليم العالي الحكومي. الرسوم التي يدفعها الطلبة عامل كبير في توجيه الاستثمار الأمثل

للتعليم العالي فنرى أن الطلبة والجامعات واعية باحتياجات سوق العمل وحريصة على متابعة التغييرات فيه. وتعمل كثير من هذه الجامعات على تعدد التخصصات أو تقاسم المهارات في التخصصات المختلفة أو استحداث درجات مرنة تتجاوب في سوق العمل. من الملاحظ أن معظم مؤسسات التعليم العالي الخاصة سواء في دول الخليج أو الدول المتقدمة وخاصة الأجنبية منها تستعمل اللغة الإنجليزية كلغة رسمية لها في التعليم وفي الاتصال. عزز هذا التوجه مهارات التحدث باللغة الإنجليزية بصورة ملموسة في معظم خريجي هذه الجامعات. كما أن الطموح أو التوجه لمشابهة جامعات، في الأغلب، غربية أمريكية وبريطانية أو أحيانا أسترالية أو عقد الشراكات معها وتبني بعض برامجها أعطى وجها وإحساسا عالميا بمتطلبات البرامج وبالمهارات التي تحتويها هذه البرامج وبالسوق أو طبيعه العمل المستهدفة. من الملاحظ كذلك أن بعض خريجي الجامعات الأجنبية القديمة في العالم العربي كجامعتي القاهرة وبيروت الأمريكيتين قد أسهمت في تصدير عقول عربية بسبب التأهيل المناسب للسوق في كثير من الدول المتقدمة. أسهمت هذه الجامعات في إتاحة التعليم العالي الأجنبي لكثير من الطلبة الذين لا يتمكنون من السفر للخارج بسبب الظروف الاجتماعية لأسرهم أو بسبب الجنس وخاصة البنات أو قلة الفرص المتاحة لهم في بعض الدول.

أما أبرز التحفظات على التعليم العالي الأهلي فتعود إلى أنه لا يخفي كثير من الكتاب والأكاديميين من وجود بعض السلبيات من التعليم العالي الأهلي وخاصة الربحي منه والأبحاث في هذا السياق كثيرة في المجلات والتقارير المعنية بالتعليم العالي. لعل من السلبيات وخاصة في دول الخليج العربية أن الدول توفر التعليم العالي مجاناً عدا أن بعضها تقدم مكافآت للطلبة الدارسين في كل برامج التعليم العالي وبغض النظر عن التخصص، ولذلك فإن المنافسة بين التعليم العالي الأهلي والحكومي ليست عادلة البتة وعلى التعليم العالي الأهلي في هذه المنطقة بذل جهود أكبر والتضحية، وخاصة الربحي منه، بجزء العوائد على الاستثمار وخاصة في السنوات الأولى من إنشائه. كما أن توفر الموارد الطبيعية تحد كثيرا من الاعتماد على عوائد الإبداع والابتكار وتقلل من فرص الاستثمار في الاقتصاد المعرفي. ومن أخطار التعليم العالي الأهلي هو اعتماد العنصر التجاري في التعليم والذي يقدم معلومات كمنتج وسلعة. ومن المعروف صعوبة التقييم المادي للمعلومات في أغلب قطاعات التعليم والتدريب. تتجاهل معظم جامعات التعليم الأهلي، بشقيها الربحي وغير الربحي، تخصيص موارد مالية أو بشرية للبحوث وخاصة البحوث الأساسية. كما تتوجه معظم برامجها للدراسات في التخصصات القابلة للتوظيف وتقدم في الأغلب عددا محدودا من البرامج أو المقررات التي تعني بالأدب والثقافة والفلسفة والرياضيات والعلوم الأساسية الأخرى. كما أن كثير من جامعات التعليم الأهلي تتوجه للترشيد في الصرف أو الاستثمار المتحفظ جدا لضمان الربح ولذلك لا تعتمد ديمومة التوظيف لأعضاء هيئة التدريس وليست معنية في الغالب بجمعيات المجتمع المدني أو الجمعيات العلمية المتخصصة أو خدمة المجتمع. من الطبيعي أن يتطلب التعليم العالي الأهلي الجيد رسوما دراسية أعلى وتكلفة تعليم لا تتناسب مع فئات محدودة الدخل في المجتمع وبالتالي عدم استفادة هذه الفئات من التعليم العالي الأهلي وبالتالي من فرص التوظيف مما يسهم في تكريس الطبقة في المجتمع. يميل اختيار الطلبة في الالتحاق بالتعليم العالي الأهلي على قدرة الطالب على دفع الرسوم مقارنة بمقدرته العلمية كما أن مستوى الطلبة في الثانوية العامة في اللغة الإنجليزية وفي العلوم أحيانا ضعيفة ولا تمكنه من النجاح في التعليم العالي بيسر. من الملاحظ كذلك قلة التنسيق والتكامل بين مؤسسات التعليم العالي الأهلي والحكومي، وخاصة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وحديث غير رسمي في التمييز بين الخريجين وتبادل الشكوك بين أعضاء هيئة التدريس والإداريين وربما قلل كل منهما من قيمة القطاع الآخر.

الفصل الرابع: ضوابط التعليم العالي الأهلي في أوروبا

تقر الحكومات والمجتمعات الأوروبية على حد سواء بدور التعليم العالي في مجتمع المعرفة، أنه معول فعّال لتحقيق أهداف اتفاقية (Lisbon) في التنمية والازدهار و التماسك الاجتماعي (Social Cohesion). وتعمل خطط دول الاتحاد الأوروبي في التعليم العالي على تفعيل عملية بولونيا والتقدم في تطبيق بنودها بما يكفل الإصلاح والتطوير لقطاع التعليم العالي وحتى الوصول إلى إنشاء فضاء أوروبي في التعليم العالي (EAHE). وكان على التعليم العالي الأوروبي من مواجهة عدد من التحديات التي تواجهه لتحقيق النوعية الجيدة في التعليم والبحث والمحافظة عليها وينجح في المقارنات الدولية ومن ذلك تحسين أطر الحوكمة وتنمية أساليب المحاسبة وزيادة التمويل وتنويع مصادره. ولتحقيق ذلك عمدت كثير من الدول الأوروبية إلى وضع خطط استراتيجية للتنسيق والتكامل في حوكمة التعليم العالي وضمان جودته وتمويله في كافة مصادرها. كما حددت سياسات لهذه الاستراتيجيات وألويات لهذه السياسات، ولعل من أبرز الظواهر في كل أوروبا هو استحداث الرسوم الدراسية في التعليم العالي الحكومي والذي يختلف من دولة إلى أخرى ولكن الرسوم الدراسية أصبحت عاملا مؤثرا في ميزانيات وتمويل مؤسسات التعليم العالي. كما عمدت كثير من الدول الأوروبية إلى تبني أسلوب الميزانية المعتمدة على الأداء (Performance Based Budget). يشير تقرير (Eurydice) عام (٢٠٠٨م)، بأنه فيما يختص بالحوكمة فقد عمدت معظم دول أوروبا إلى تقسيم ذلك إلى:

المنظم الخارجي: وهو السلطة من الدولة أو المنطقة للقواعد والعمليات في مؤسسات التعليم العالي. الموجه أو المرشد الخارجي: وهم جهات التنسيق بين المنظم أو القوة الخارجية مثل مجالس الجامعات أو مجالس الأمناء والتي خولتها الجامعات صلاحيات معينة. القيادة الإدارية الذاتية: وتتكون من كبار القياديين الأكاديميين ومديري الجامعات والمسؤولين وهم الذين يضعون أهدافا ويعملون على تحقيقها عبر سياسات ومبادرات داخلية. الإدارة الأكاديمية: وتتكون من توافق معظم أعضاء الهيئة التدريسية على محددات لضبط العمل داخل المؤسسة التعليمية. وتوجد عدد من المؤسسات المهنية الدولية والإقليمية التي تؤثر في قرارات التعليم العالي المعنية بالحوكمة مثل:

اتحاد الجامعات الفرنكوفونية (Agence universitaire de la Francophonie) وتضم جامعات في فرنسا ألبانيا جورجيا، بلغاريا، رومانيا وتركيا، وروسيا. اتحاد جامعات منطقة الكارباتلان (Association of the Carpathian Region Universities): وتضم سلوفاكيا، بولندا، هنغاريا، رومانيا وصربيا.

مؤتمر مدراء الجامعات في الدانوب ((Danube Rectors' Conference): ويضم النمسا، هنغاريا، ألبانيا،

البوسنة، بلغاريا، تشيكيا، صربيا، رومانيا، سلوفاكيا، وأكرانيا.

شبكة جامعات عواصم أوروبا (Network of Universities from the Capitals of Europe) وتضم ألبانيا بلجيكا، كرواتيا، فرنسا فنلند، أستونيا، الدنمارك، ألمانيا، إيلندا، إيطاليا، ليتوانيا، ماسودونيا، هولندا، بولندا البرتغال وروسيا ...

مؤتمر مدراء جامعات الألب والإدرياتيكا (Rectors' Conference of the Alps Adriatic Universities) ويضم النمسا وكرواتيا وهنغاريا وألمانيا وإيطاليا، وسلوفانيا.

كما يؤكد التقرير اشتراك الجامعات الحكومية والأهلية الربحية منها والخيرية في كل هذه المنظمات ويتم تمثيلها في اللجان المعنية في الجهات المسؤولة عن الحوكمة.

أما في ألمانيا والتي تماثل أوضاعها في التحويل إلى التعليم العالي الأهلي ما يجري في بقية دول أوروبا فتحيل القارئ إلى ستانيك وزيجل (Stannek, A. and Ziegele) عام (٢٠٠٥م).

مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي
Center for Higher Education Research and Studies

الفصل الخامس: التعليم العالي الأهلي في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية

يذكر كل من الدكتور، Middlehurst and Fielden (٢٠١١)، في تقريرهما الصادر عن معهد سياسات التعليم العالي في بريطانيا عددا من العوامل والسياسات التي تخص مزودي التعليم العالي أو مقدميه من القطاع الخاص (Private Providers) ويقارن ذلك بما هو ممارس أو موجود في الولايات المتحدة الأمريكية. ويقدم لذلك بإعطاء خلفية عن وضع مقدمي الخدمة في التعليم العالي البريطاني ويشير إلى معالم منها. يعد النمو في التعليم العالي الأهلي الخاص في المملكة المتحدة جزء من التوجه العام في هذا القطاع في كثير من دول العالم وأن نسبة هذا النمو تزيد فيه عما هي في التعليم العالي الحكومي والسبب يعود إلى أن الحكومات لا تستطيع تحمل التكاليف المطلوبة لهذا التعليم مما أتاح فرصة أكبر للتعليم العالي الأهلي ليكون مستوعبا أكبر للطلب على التعليم العالي. لا يمكن توصيف التعليم العالي الأهلي بأنه قطاع لأن فيه من الاختلاف والتنوع ما يقلل التماثل فيه. فمعظم مؤسساته في بريطانيا ليست ربحية وليست في مرحلة جامعية وإن كان الحال غير ذلك في بعض الدول. يغلب على مؤسسات التعليم العالي الأهلي في أمريكا كونها غير ربحية بينما تكثر في القارة الأفريقية المؤسسات الدينية والتبشيرية. كما أن في دول مثل اليابان وأندونيسيا فإن القطاع الخاص يدير ويمول معظم الجامعات والكليات في التعليم العالي ومنذ عدة سنوات. يتباين مزودوا التعليم العالي الأهلي كثيرا ويتغيرون فيما بين شركات وأفراد وجمعيات خيرية وشركات حكومية ولا زال الوضع متغيرا بين داخل لهذا السوق وخارج منه. كما بدأت الحدود بين التعليم العالي الحكومي والأهلي تزول بالتدرج لتدخل التمويل في الجامعات من القطاعين. كما تتركز الاستثمارات في التعليم بعد الثانوي على مرحلتين فزي بريطانيا يغلب الدور الحكومي على التعليم العالي بينما يلعب دور القطاع الخاص في التعليم العالي الإضافي (further higher education). لعل من المظاهر السائدة في التعليم العالي الأهلي عنايته في تخصصات محددة مثل إدارة الأعمال والقانون والهندسة والسياسة ونادرا ما يجاوز التعليم العالي الأهلي في بريطانيا هذه التخصصات. تتمركز معظم مؤسسات التعليم العالي الأهلي في المدن الكبيرة حيث يمكن تحقيق الجدوى الاقتصادية وتتركز أغلبها في مدينة لندن في بريطانيا. كما لا يبدو أنها جاذبة للطلبة الأجانب مقارنة بالجامعات الحكومية.

وكما أشار له التقرير كذلك أنه توجد فيما بين ٥٠ إلى ٩٠ كلية أو جامعة أو فروع لمؤسسات تعليم عالي أجنبية وهي أمريكية في الأغلب في بريطانيا، ولا يلتحق بها عادة الطلبة البريطانيون أو الأوروبيون. ويوجد استثناء من هذه القاعدة لجامعتي انتركونتيننتال الأمريكية (American InterContinental University) وجامعة ريتشموند (Richmond) الأمريكية وذلك لخضوعهما لمتطلبات وكالة ضمان الجودة (QAA) البريطانية ونظام القبول في الكليات والجامعات (UCAS) البريطاني. وتوجد فروع في بريطانيا لجامعات ماليزية وإيرانية وهندية تماثل في نظاميتها بقية الجامعات الأمريكية في كونها لا تمنح درجات بريطانية ولا تلتزم بمعايير هيئات. الجودة أو التمويل البريطانية. تتمتع خمس مؤسسات للتعليم العالي الأهلي بقوة منح الدرجات (DAP) الأكاديمية وجميعها غير ربحية عدا واحدة منها، حسب قانون ٢٠٠٤م للجامعات وهي:

- جامعة باكنجهام وهي شركة غير ربحية واعتمدت منذ عام ١٩٧٣م.
- BPP المحدودة وهي شركة ربحية تعمل منذ عام ١٩٧٦م وتعد فرع من مجموعة أبولو (Appolo) الأمريكية.
- كلية القانون وهي كلية خيرية تتبع جمعية القانون البريطانية وبدأت منذ عام ١٩٧٦م.
- كلية أشريدج لإدارة الأعمال (Ashridge Business School) وهي تتبع جمعية خيرية للتعليم.
- ومدرسة (IFS) للتمويل وهي مؤسسة خيرية تعمل منذ ١٢٠ عاما.

يقوم على اعتماد الجامعات في بريطانيا مجلس الاعتماد البريطاني (BAC) والذي اعتمد حتى عام ٢٠١٠م حوالي ١٧٧ كلية، أما خدمات الاعتماد للكليات الدولية (ASIC) وهي الجهة الثانية المعنية باعتماد الكليات الخاصة فقد اعتمدت ٤٢٧ مؤسسة والتي يمنح بعض منها درجات أكاديمية في التعليم العالي. كما أشارت بيانات وكالة إحصاءات التعليم العالي إلى احتمال وجود ما يقارب ٦٧٠ مؤسسة لتزويد التعليم العالي في بريطانيا. تتوجه معظم مؤسسات التعليم العالي الأهلي في بريطانيا لاستقطاب الأجانب وذلك لارتفاع الرسوم الدراسية بالنسبة للبريطانيين وللأوروبيين. وتعمل بعضها على منافسة الجامعات الحكومية على الطلبة البريطانيين بعد ارتفاع الرسوم الدراسية في الجامعات الحكومية وحصولها على الاعتماد البريطاني. تتميز الكليات والجامعات الأهلية بصغر حجمها في بريطانيا حيث لا يتجاوز الحجم الطلابي في أي منها ٥٠٠٠ طالب وطالبة، ولكن من يقدم منها درجات في الدراسات العليا قد بدأ ينتشر حتى في المدن الكبيرة خارج لندن. يبدو أن الضوابط الحاكمة للتعليم العالي الأهلي معقدة ومتفرقة في العديد من الأنظمة واللوائح ويمكن القول بأن إطار عملها غير محدد بصورة جيدة. تقوم وكالة ضمان الجودة عند تقدم الجامعة أو الكلية لها بالإجراءات نفسها سواء كانت حكومية أو أهلية ولكن الجهة المعنية (Privy Council) يتخويل المؤسسة بمنح الدرجات الأكاديمية تستخدم أساليب مختلفة لكل من الحكومية أو الأهلية منها.

يراقب المنظمون في بريطانيا ما يجري من تغيرات، في هذا السياق، في الولايات المتحدة الأمريكية الولايات المتحدة الأمريكية عن كذب حيث يوجد الآن ما يلي: ٥٩٤ مؤسسة تعليم عال حكومية، ١١٢٧ مؤسسة خاصة أو أهلية غير ربحية. أما الربحية فهي ٤١ استثمارات أسرية أو عائلية و ٣١ مؤسسة لشركات خاصة و ١١٢ مؤسسة لشركات مساهمة. من الملاحظ التوجه في الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنشاء مؤسسات صغيرة تعتمد في أغلبها على التمويل الحكومي وبصور مختلفة ولكنه يصل أحيانا إلى ما يقارب ٨٠٪ من ميزانيات هذه المؤسسات. والمتحفظون على التعليم العالي الأهلي يرون أن هذه المؤسسات تعمل أرباحا كبيرة من هذه الاستثمارات. تعتمد حياة هذه الكليات على الطلبة المؤهلين لمنح حكومية أو يمكنهم الحصول على قروض من مؤسسات حكومية أو مدعومة من الحكومة. نسبة الطلبة غير المستمرين لأسباب مختلفة لازالت عالية في هذه المؤسسات. تقديم البرامج المريحة ماديا وترك البرامج المكلفة أو التي يقل الإقبال عليها بغض النظر عن جدواها للمجتمع. يدعي البعض أن الكليات والجامعات الحكومية يمكن أن تقدم تعليما أفضل من الخاصة لو توفرت الإدارة والتمويل المناسب. تجدر الإشارة كذلك إلى أن بعض خريجي الجامعات الخاصة، الأمريكية، وبعض المثقفين وعدد من الأكاديميين، في دول مجلس التعاون، لا يفرقون بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. في الواقع لا تختلف الرسوم كثيرا بين الجامعات الخاصة والجامعات الحكومية بالنسبة للأجانب الدارسين في الجامعات الأمريكية، وربما حصل

بعضهم على منح دراسية ومساعدات من الجامعات الخاصة. لأنه لا يوجد في اسم غالبية الجامعات الخاصة على أنها خاصة وتتداخل الحكومية والخاصة في قوائم تصنيف الجامعات من حيث جودتها، في هذه التصنيفات.

أما أبرز الفروق بين بريطانيا والولايات المتحدة فهي أنه لا تقدم الجامعات الربحية في بريطانيا إلا الدرجات التي تؤهل لمهن وغير مكلفة ولا تحتاج إلى معامل متقدمة وإمكانات كبيرة ونادرا ما تقدم برامج في التخصصات الإنسانية مثل علم الاجتماع وعلم النفس أو التخصصات الطبية ويختلف الحال قليلا في الجامعات أو المؤسسات غير الربحية. كما تعمل معظم مؤسسات التعليم العالي الخاصة على استقطاب الطلبة الأجانب وخاصة الكليات التي لم تحصل على اعتماد من الهيئات المتخصصة البريطانية. ومن الواضح أنه لا توجد معلومات موثقة عن خبرات الطلبة في مؤسسات التعليم الخاصة في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ولكن ادعاء هذه المؤسسات في كل البلدين متماثل فيما يخص البيئة التعليمية المناسبة وحجم الفشل الدراسي أو الشعبة الدراسية والتوجيه الذاتي والتعليم التفاعلي واكتساب المهارات التعليمية والمهنية والقدرة في الحصول على عمل والقدرة على مواصلة الدراسات العليا وغير ذلك.

تعمل بعض المؤسسات الربحية إلى الميل لزيادة أعضاء هيئة التدريس غير المتفرغين كليا مقارنة بالمتفرغين كليا وتقل هذه النسبة في المؤسسات غير الربحية وتكون قليلة جدا ومحدودة في الجامعات الحكومية.

تميل الجامعات الأهلية وخاصة الربحية منها على تحميل عضو هيئة التدريس أعباء أكبر من الجامعات الحكومية وتحصر أغلبها عمله في التدريس والتقييم والمتابعة وقليل منها ما يخصص وزنا للأبحاث كجزء من الأعباء المكلف بها عضو هيئة التدريس. كما لم تخضع معظم مؤسسات التعليم العالي الأهلي في بريطانيا لتقويم وكالة ضمان الجودة وبعض من عملها لم يسمح بنشر نتائج التقييم مما يوحي بوجود إشكالات أساسية في مؤشرات التقييم في هذه المؤسسات.

وللتعرف على حجم النمو في التعليم العالي الخاص (private) والربحي (for-profit) وخصائص هذه المؤسسات والتحديات التي تواجهها نشير إلى تقرير، Universities UK (٢٠١٠)، أو ما يعرف سابقا بأتحاد مدراء الجامعات البريطانية وهو مؤسسة غير حكومية.

الفصل السادس : معالم التوجهات في السياسات

نعرض هنا عددا من المعالم التي ترسم توجهات سياسات أي نظام تعليم عال تتنوع فيه المؤسسات التعليمية بين الحكومي البحت والحكومي المعتمد على التخصيص في بعض أنشطته أو برسوم دراسية أو تعليم عال أهلي سواء كان ربحي أو خيرى أو يتمتع بدعم حكومي معنوي ونورد أبرزها فيما يلي:

الإضافة والبديل: يبرز تساؤل في كل الدول التي تجيز التعليم العالي الأهلي بشقية الربحي والخيري عن مدى تقديم هذا التعليم إضافة معنوية أو تقديم مسار بديل للتعليم العالي الحكومي في تلك الدول. ونعني بذلك أن القطاع الخاص أكثر قدرة على الحركة والتوسع الجغرافي والقدرة على التنوع في تقديم الخدمة والعناية بفئات أكثر من الطلبة.

الإسهام في التدويل: تختلف مؤسسات التعليم العالي الأهلية فتوجه في الولايات المتحدة للمواطنين أساساً بينما تتجه في بريطانيا إلى الأجنب وخاصة الأجنبية منها. ويبدو أن الرسوم الدراسية والاعتماد الوطني أو الأجنبي تلعب دوراً رئيساً في توجه المؤسسة التعليمية لمجتمع طلابي وطني أو آخر.

الاستجابة للطلب: تستطيع الدول كما هو التوجه في بريطانيا أن تكون مؤسسات التعليم العالي الأهلية الربحية والخيرية أكثر استجابة للطلب على التعليم العالي ولعل ما يساعد على ذلك المرونة في توقيت تقديم البرامج الدراسية وطرق تقديمها وتعدد فترات الالتحاق بها ووجود مسارات أسرع لإكمال متطلبات التخرج والتحكم في حجم الفصل وتقديم برامج يحتاجها سوق العمل وسرعة التأقلم مع التغيرات في سوق القوى العاملة.

محددات المرونة: تقدم بعض مؤسسات التعليم العالي الأهلي أساليب تجعلها مختلفة في وظيفتها عن التعليم العالي الحكومي من حيث تعدد التخصصات وتكرار فترات القبول وإيجاد مسارات أسرع أو أبطأ لاستكمال متطلبات التخرج أو في الخلط بين التعليم التقليدي أو التعليم عن بعد من بين أمور أخرى. تحتاج هذه المرونة إلى إطار يمكن من خلاله الوصول إلى تحقيق أهداف التعليم العالي عموماً في التكيف مع متطلبات المستفيدين.

الدعم الحكومي: يتوجه الدعم الحكومي للتعليم الأهلي في المنح والقروض للطلبة وربما للمؤسسات ذاتها ولكنها لاتقدم دعماً أكاديمياً مثل استخدام المكتبات في الجامعات الحكومية أو المكتبة الالكترونية حتى في بعض الجامعات التي تشترك ببرامج أو باتفاقيات مع الجامعات الحكومية.

دور المعنيين: لا يوفر الواقع الحالي دوراً للمعنيين أو المستفيدين من التعليم العالي سواء الطلبة أو أعضاء هيئة التدريس أو الجهات الموظفة للخريجين أو الهيئات المهنية من الإسهام في صياغة السياسات التعليمية أو الملاحظات الفنية أو التقويم الذاتي لمؤسسات التعليم العالي الأهلية. ومثل هذه السياسة تمتد إلى الجامعات الحكومية وخاصة بعد أن أصبحت الدول ليست الموظف الرئيس لخريجي التعليم العالي.

وظيفة التعليم العالي: لا يمكن حصر التعليم العالي في وظيفة إعداد القوى البشرية المؤهلة بالتعليم والتدريب فله دور في الاقتصاد وفي التقدم الاجتماعي والتطور الحضاري وفي العلاقات السياسية وفي الحوار بين الأمم

والمجتمعات والحضارات، وفي صياغة المواطنة وعلى المسؤولين فيه والمعنيين به تفعيل دوره في كل هذه المجالات بما يخدم المجتمعات.

تكاليف الدراسة: يجب أن لا تكون الرسوم الدراسية أو القدرة على دفعها دائماً هي الفارق الأساس بين التعليم العالي الحكومي والأهلي بحيث يتقارب معاملة الطلبة في هذا الخصوص على المدى البعيد. وتكون البداية بأن لا تكون الرسوم الدراسية والتكاليف الأخرى سبباً في قبول أو رفض الطالب المؤهل للتعليم العالي أو المتميز في استعداده.

الضوابط الحكومية والمهنية: على التعليم العالي الخاص أو الأهلي أن يتعامل مع الأنظمة واللوائح والتعليمات من الحكومات على أنها جزء من سيادة الدولة ولحماية المستهلك والتي منها الدولة ذاتها، كما أن بعض الضوابط وربما المتطلبات أو التي يصفها البعض بالتحديات هي جزء من المواصفات والمقاييس التي تفرضها الدول على منتجاتها أو المنتجات المستوردة إليها. تتأكد إلزامية هذه الضوابط مع إسهامات الدولة تنظيمياً أو معنوياً أو مادياً في توفير بيئة استثمارية مناسبة، وربما شراكة تعاون.

التكامل والتنسيق: قد تتنافس الجامعات الحكومية مع الجامعات الأهلية وجيد أن يكون التنافس في الجودة وفي حسن الإدارة وفي الاستغلال الأمثل للموارد ولكن قد يصل الوضع في المدن الرئيسية إلى نوع من الإغراق لسوق التعليم العالي أي تعدد البرامج وتكرارها وأحياناً تطابقها. والوضع القائم في كثير من الولايات الأمريكية أو المقاطعات البريطانية أو حتى المدن البريطانية يتجه نحو التكامل بين الجامعات بشكل عام وحتى فيما بين الجامعات الحكومية للتمايز في الأدوار والتنوع في الخدمات والاشتراك في المصادر المكلفة.

التكامل داخل النظام التعليمي الوطني الواحد: تحرص كثير من السياسات في توجيه مؤسسات التعليم العالي في الدولة الواحدة أو في التجمع السياسي الواحد أن تتكامل في وظائفها وأن تحد هذه المؤسسات من أثر طبيعة التمويل للمؤسسة على هذه الوظائف ونوعيتها ومستواها. ولا بد أن نؤكد أهمية رعاية الحكومات لكل أنواع ومؤسسات التعليم العالي فيها الحكومي والأهلي والأجنبي لتكوين منظومة وطنية للتعليم العالي بمحددات وأطر وخصائص تتناسب ومتطلبات مجتمعاتها..

الحراك المؤسسي داخل منظومة التعليم: استخدمت دول الاتحاد الأوروبي الحراك التعليمي للطلبة وأعضاء هيئة التدريس وحتى الفنيين والإداريين كأداة رئيسة في ضبط الجودة بين مؤسسات التعليم العالي ووضعت لها العديد من المقومات مثل نظام الثلاث مراحل (LMD) بـمُدَّة الزمنية ومهاراته المحددة وتظام تحويل أو نقل الوحدات الدراسية (ECTS) ونظام ملحق الشهادات (diploma supplement). لقد كان وما زال الحراك التعليمي عاملاً في تأصيل المواطنة الأوروبية وتعزيزها والضابط الأساس في بناء فضاء أوروبي في التعليم العالي. وفي الجامعات الأمريكية والكندية والاستراتيجية إجراءات وطنية للتحويل الآلي بين الجامعات. ومثل هذه السياسة تحتاج إلى مقومات بنيوية وتنظيمية داخل التعليم العالي الحكومي وبين التعليم الحكومي والأهلي.

شكر وامتنان: أود أن أشكر قبل أن أختتم الدكتور عبد الحليم بن عبد العزيز مازي مدير مركز البحوث والدراسات على تعديلاته القيمة لسودة الورقة، كما أشكر كل من خلود الخضير، مساعد باحث في المركز وبدور أبوعمه على مراجعتهم لهذه الورقة وحرصهما على التنويه بمواضع الأخطاء التركيبية والطباعية.

المراجع

المراجع العربية :

أبوعمه، عبدالرحمن بن محمد (١٤٣٣هـ). واقع الجامعات الأجنبية وفروعها في منظومات التعليم العالي. مركز البحوث والدراسات، وزارة التعليم العالي، الرياض.

أبوعمه، عبدالرحمن بن محمد (٢٠٠٩م). التعليم العالي الحكومي مقابل الخاص في دول المجلس: بين التعايش والتكامل. عرض في اجتماع لجنة مديريري ورؤساء جامعات دول مجلس التعاون، وزارة التعليم العالي، مسقط، سلطنة عمان: ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٩م.

أبوعمه، عبدالرحمن بن محمد (ب٢٠٠٩م). عملية بولونيا والفضاء الأوروبي في التعليم العالي. تقرير مقدم لوزارة التعليم العالي من مركز البحوث والدراسات.

أبوعمه، عبدالرحمن بن محمد (١٩٩٧م). التعليم العالي في بريطانيا. مكتب التربية لدول الخليج العربية، الرياض.

السيف، خالد بن عبد الرحمن. (٢٠٠٢م). الدور المستقبلي للقطاع الأهلي في توفير الخدمات التعليمية في المملكة العربية السعودية، ورقة عمل أعدها بتكليف من مكتب التربية العربي لدول الخليج وعرضت في ندوة «الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٠هـ - ٢٠٢٠م، ١٤-١٨ شعبان ١٤٢٣هـ الموافق ١٩-٢٣ أكتوبر ٢٠٠٢م.

كلية التربية (٢٠٠١م). التعليم العالي الأهلي. ندوة التعليم العالي الأهلي في المملكة العربية السعودية كلية التربية، جامعة الملك سعود في الفترة من ١٨-١٩/١١/١٤٢١هـ / ١٢ - ١٣/٢/٢٠٠١م، النشر العلمي، جامعة الملك سعود، الرياض.

الغرفة التجارية الصناعية بالرياض (١٤٢١هـ). التعليم الجامعي الأهلي: أهميته تخطيطه ضوابطه. إعداد مركز البحوث والدراسات في الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، عؤض قي ندوة التعليم الأهلي في المملكة التي تنظمها كلية التربية بجامعة الملك سعود، في الفترة من ١٨-٢٠/١١/١٤٢١هـ / ١٢ - ١٤/٢/٢٠٠١م.

المراجع الأجنبية :

Abouammoh, A. (2012). Higher Education in the GCC States: Reforms and Regulations. In National Employment, Migration and Education, Steffen Hertlog Ed. Gerlach Press, Germany.

Abouammoh, A. (2010). How Arab education area is performing: Inter-Arab and EU-Arab cooperation. Invited Article, Europa's World, http://www.europesworld.org/NewEnglish/Home_old/PartnerPosts/tabid/671/PostID/1787/language/en-US/Default.aspx.

Abouammoh, A. M. (2009a). The Role of Education: Trends of Reforms and EU-GCC Understanding. To appear at the workshop proceedings entitled: The EU and the GCC: Challenges and Prospects under the Swedish Presidency of the EU, which was held in Lund, Sweden on June 8th and 9th, 2009.

Abouammoh, A. M. (2009b). The role of higher education in intercultural dialogue, Presentation at the First Saudi French Symposium for Inter-Cultural Dialogue, 29- March, 2009, Riyadh, Saudi Arabia. Sponsored by King Saud University, Saudi Arabia; College of Law of Paris Descartes University, Paris, France and Geo-Politics Study Institute, Paris, France.

Abouammoh, A. M. (2009c). The impact of education cooperation on USA-GCC relations. Presentation at Gulf Forum 2009, US- Gulf Relation Post-Election, 57- January 2009, Riyadh, Saudi Arabia. Sponsored by Gulf Research Center, Dubai, UAE and the Institute of Diplomatic Studies, Riyadh).

Abouammoh, A. M. and Mazi, A. A. (2010). International higher education institutions in the Arab states: Historical development and trends. IADIS International Conference on International Higher Education, IHE, 106112-.

Bashshur, Munir (2004). Higher Education in the Arab States. UNESCO Regional Bureau for Education in the Arab States, Beirut, Lebanon.

Bertelsen, Rasmus G. (2009). Private Higher Education in the GCC: Best Practices in Governance, Quality Assurance and Funding. Belfer Centre for Science and International Affairs.

Brewer, D. Gates, S. M., and C. A. Goldman (2002) *In Pursuit of Prestige: Strategy and Competition in US Higher Education*. New Brunswick, NJ: Transaction Press.

CHER (2009). *Public Vices, Private Benefits? Assessing the role of markets in higher education*. CHER 22nd annual Conference Porto, 1012- September 2009, Porto, Portugal

Dill, D. D. (2001) *The 'Marketization' of Higher Education: Changes in Academic Competition and Implications for University Autonomy and Accountability*. *Higher Education Policy*, 14(1): 2135-.

Dill, David D. (2005). *The Public Good, the Public Interest, and Public Higher Education* Paper prepared for the Conference Recapturing the "Public" in Public Higher Education or Blurring the Boundaries: The Changing Dynamics Between Public and Private Higher Education 22 April 2005 The Graduate Center, City University of New York

Eurydice (2008). *Higher Education Governance in Europe: Policies, structures, funding and academic staff*. Eurydice, The information network on education in Europe

Goldstein, Philip J. (2006). *The Future of Higher Education: A View from CHEMA (2006) A Report from The Council of Higher Education Management Associations (CHEMA)*, August 2006.

Middlehurst, Robin and Fielden, John (2012). *Private Providers in UK Higher Education: Some Policy Options*. Higher Education Policy Institute, HEPI, Oxford, UK.

NGA Center for Best Practices. (2001). *Influencing the Future of Higher Education; Proceedings of the closing plenary session NGA's (National Governors association), 93rd Annual Meeting, August 7, 2001, Providence, Rhode Island*.

Sirat, Morshidi (2011). *Private provision, public sector incentives: Towards higher education excellence in Malaysia*. Presentation at Global forum, Canada.

www.obhe.ac.uk/conferences/the_2011_global_forum__canada

Stannek, A. and Ziegele, F. (2005). *Private Higher Education in Europe: A National Report in Germany*. Centrum für Hochschulentwick. Arbeitspapier Nr. 71.

Universities UK (2010). *The growth of private and for-profit higher education providers in the UK* V, London.

Williams, G. (2004) The Higher Education Market in the United Kingdom. In P. Teixeira, B. Jongbloed, D. Dill, and A. Amaral (eds.) Markets in Higher Education: Rhetoric or Reality?, pp. 241269-. Dordrecht, the Netherlands: Kluwer.

The World Bank (2000). The Task Force on Higher Education and Society, Higher Education in Developing Countries: Peril and Promise, Washington D.C.



مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي
Center for Higher Education Research and Studies



مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي
Center for Higher Education Research and Studies



ص.ب.: ٢٤١٣٧٥ الرياض ١١٣٢٢ هاتف : ٢٦٣٤٠٨١ فاكس : ٢٦٣٢٥٧٠

www.chers.edu.sa